

قول قديم للشافعي والثانية الصحة مطلقا مع النجاسة  
وان كان عامدا عالما والثالثة البطان مطلقا والطهارة  
شروط في صحة الصلاة بالاجماع فان صلى جنب يقوم  
فان صلاته باطلة بلا خلاف سواء كان عالما بجنابته وقت  
دخوله فيها او ناسيا واما المأموم فان كان بعد دخوله  
عالمًا بجنابته امامه فصلاة باطلة بلا خلاف وان لم  
يكن عالما ولا امامه فصلاة صحيحة عند الشافعي  
وما لك وقال ابو حنيفة باطلة ولو سبقه الحدث  
فامع قول الشافعي بطلان الصلاة وهو قول مالك  
واحد والقديم من قولي الشافعي انها لا تبطل فيتوضا  
ويبنى على صلاته وهو قول ابي حنيفة وقال الثوري  
ان كان حدثا رعا فافاضني وان كان رجلا وضحا  
اعاد واجمعوا على ان طهارة البدن عن النجس شرط  
في صحة صلاة القادر عليها وعلى ان العلم بدخول الوقت  
او غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة الا  
ما لك فانه شرط العلم بدخول الوقت ولم يكف بعلية  
الظن **فصل** واجمعوا على ان استقبال القبلة شرط  
في صحة الصلاة الا من عذر وهو في سلة الخوف في الحرب  
وفي النقل للمسا فوسفر اطول على الرحلة للصورة  
مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي كلبيرة  
الاهرام ثم ان كان المصلي محضرا متوجها اليها وان

كان

كان قريبا منها فاليقين وان كان غائبا اجاب الاجتهاد  
والخبر والتقليد لاهله واجمعوا على ان من صلى  
الى جهة بالاجتهاد ثم بان انه اخطا فلا إعادة  
عليه الا في قول للشافعي وهو الرأى عند اصحابه  
**فصل** اذا تكلم في صلاته او سلم ناسيا واجاهلا  
بالتحريم او سبق لسانه ولم يبطل لم تبطل عند الثلاثة  
وقال ابو حنيفة تبطل بالكلام ناسيا بالسلام  
وان طال فالاصح عند الشافعي البطلان وعن مالك  
ان كلام العامد لمصلحة الصلاة لا تبطلها كاعلام  
الامام سهوه اذا لم ينسبه وعن الاوزاعي ان كلام  
العامد فيما فيه مصلحة وان لم تكن للصلاة كارشاد  
منال وتحذير ضرر لا تبطل الصلاة وانفعوا على ان  
بطلان الصلاة بالاكل ناسيا وكذلك الشرب الا  
احد في الناطلة **فصل** اذا اباب المصلي شي  
في صلاته سبغ الرجل وصنفت المرأة وقال  
مالك بسبحان جميعا ولو انصهر الادي بالسيح  
اذا ناسيا او تحذيرا لم تبطل الصلاة وقال ابو حنيفة  
تبطل لان يقصد نسيه الامام او دفع المار بين  
يديه واذا سبغ المصلي رده بالاشارة ولا يجز عليه  
الرد بالاتفاق وقال الثوري وعطاء بن رعد  
فراغه وقال المسيب والحسن يرد لفظا ولو مر